

بعد تمريره في لجنة القوانين.. الكونغرس يصوّت الأربعاء على اتفاق «سقف الدين»



يعرض الاتفاق حول رفع سقف الدين الأمريكي الذي تم التوصل إليه إثر مفاوضات ماراثونية، على النواب الأمريكيين، الأربعاء، لكن التصويت يبدو صعباً أيضاً.

وكسب الكونغرس بضعة أيام حيث إن خزينة البلاد لن تفرغ إلا في 5 يونيو/ حزيران، وليس في 1 يونيو/ حزيران، بحسب تقدير محدث أوردته، الجمعة، وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين.

وينبغي أن ينال الاتفاق المبرم بين الرئيس الديمقراطي، جو بايدن، ورئيس مجلس النواب الجمهوري كيفن مكارثي، موافقة النواب الذين أبدى بعضهم معارضة صريحة له.

وإذا لم يحصل ذلك، تواجه الولايات المتحدة خطر التخلف عن سداد ديونها، وهو أمر غير مسبوق قد تكون تداعياته كارثية على الاقتصاد.

وأعطت لجنة القوانين في مجلس النواب، الثلاثاء، أول إشارة على الاتجاه المقبل عبر المصادقة على مشروع القانون بتأييد أغلبية سبعة أصوات، ومعارضة ستة، حيث صوت ضده جمهوريان وأربعة ديمقراطيين.

وقال رئيس مجلس النواب، كيفن مكارثي، الأربعاء: «يجب تمرير اتفاق سقف الديون اليوم».

إقناع النواب بالتصويت

الآن يطرح النص أمام مجلس النواب الذي يضم أغلبية جمهورية، ومن المرتقب حصول تصويت في جلسة عامة الأربعاء، قبل أن يعرض النص أمام مجلس الشيوخ ذات الغالبية الديمقراطية للتصويت عليه أيضاً.

ودعا بايدن، الثلاثاء، النواب «بحزم إلى اقرار هذا القانون الذي جاء نتيجة تسوية تفاوض عليه هو شخصياً».

وقال على «تويتر»: «فلنمضِ إلى الأمام بشأن التزاماتنا لكي نبني الاقتصاد الأقوى في تاريخ البشرية».

لكن تبقى أمام مكارثي المهمة الأضعب والمتمثلة في إقناع أغليبيته الجمهورية بالمصادقة على القانون الجديد، حتى لا يبدو معتمداً على النواب الديمقراطيين.

وقد تكون هذه المهمة أكثر صعوبة مما كان متوقعاً، لأن المعارضة داخل الحزب الجمهوري لا تقتصر فقط على مؤيدي الرئيس السابق دونالد ترامب، في المجلس.

اتفاق سيئ

وأكدت النائبة الجمهورية عن كارولينا الجنوبية، نانسي مايس، الثلاثاء، على «تويتر» أنها «لن تصوت لمصلحة هذا الحل».

وكتبت: «هذا الاتفاق يشرع المستوى القياسي الذي بلغه الإنفاق الفيدرالي خلال فترة الوباء، ويجعله أساساً مرجعياً للنفقات المقبلة».

من جانب مؤيدي ترامب في الحزب، استهجن النائب عن تكساس تشيب روي «اتفاقاً سيئاً»، معتبراً أنه «يجب ألا يصوت عليه أي جمهوري».

وقال: «سواصل الكفاح، اليوم وغداً، مهما حدث».

حتى أن بعض النواب من الجناح اليميني للجمهوريين، يفكرون في مذكرة حجب ثقة لإرغام كيفن مكارثي على ترك الإدارة. هذا الاقتراح يمكن أن يقدمه نائب واحد فقط.

ومن جانب الديمقراطيين، يظهر بعض النواب أيضاً شكوكاً مثل رو كانا النائب عن كاليفورنيا الذي اعتبر أن «الكثير من ممثلي حزبه المعارضين لاقتطاعات الميزانية لا يعرفون بعد كيف سيصوتون».

تفاصيل الاتفاق

وينصّ الاتفاق على رفع سقف الدين العام للولايات المتحدة لمدة سنتين، أي حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية في 2024.

ولم يتضمن الاتفاق التخفيضات الكبيرة التي يريدها الجمهوريون، رغم أن الإنفاق غير الدفاعي سيظل تقريباً من دون تغيير السنة المقبلة، وسيزيد اسماً فقط في عام 2025.

كذلك، ينص على خفض 10 مليارات دولار من الأموال المخصصة للخدمات الضريبية لتحديث وتعزيز الضوابط، وهو ما كان مطلباً للجمهوريين، وكذلك استرداد الأموال المخصصة لمكافحة «كوفيد-19» والتي لم تنفق بعد.

من جانب آخر، قال مكتب مكارثي: «إن الاتفاق ينص على استرداد مليارات الدولارات من أموال كوفيد التي لم تنفق خلال الوباء، لكنه لم يعط توضيحات أخرى».

وثمة نقطة خلاف كبيرة، فالتسوية تشمل تعديلات على شروط الاستفادة من بعض الإعانات الاجتماعية، فبات ينبغي على البالغين، من دون أطفال، أن يعملوا حتى سن 54 عاماً وليس 49 لتلقي مساعدة غذائية، لكنه يلغي هذا الالتزام

(بالعمل للمحاربين القدامى والمشردين). (أ ف ب